وليد حباس *

الاستعمار الاستيطاني ونظريات الحدود/التخوم: نحو إطار تحليلي يفتح آفاقًا بحثية جديدة

مقدمة

في الخارطة الشهيرة المرفقة أعلاه، تتقلص مساحة فلسطين الخضراء، وتنكمش، ثم تتشظى، لتبدو جزرًا معزولة ومتفرقة ومحاطة بإسرائيل الكبرى. قَصَد راسمو هذه الخارطة، الإشارة إلى التحولات في حدود «دولة» فلسطين من فلسطين المتخيلة قبيل وعد بلفور (١٩١٧) وصولًا إلى ما تبقى من «دولة» فلسطين بعد انهيار مفاوضات أوسلو للسلام، وتجميد الحيز الذي تسيطر عليه السلطة الفلسطينية عند حدود مناطق «أ» و «ب» وقطاع غزة. لكن، عند الانتقال من الخارطة الورقية (ذات التفكير الدولاني) إلى الواقع المعاش (حيث تتعقد الحياة الاجتماعية تحت الاستعمار)، فإن هذه الخارطة ستكشف عن طبقات عدة من الحدود التي تتشابك في منطق فعلها، لتحول فلسطين إلى واحدة من أكثر المناطق تعقيدًا من حيث نظام الحدود المفروض؛ ومن هنا تنبع أهمية دراسات الحدود (border studies).

على الرغم من أن دراسة الحدود كانت قد بدأت باعتبارها حقلًا دراسيًا ينتمي إلى العلوم الجغرافية، أو الجغرافيا السياسية، فإنها تحولت، منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى حقل دراسي عابر

* باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، وطالب دكتوراه في دائرة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الجامعة العبرية في القدس. راجع منشوراته الأكاديمية على https://orcid.org/0000-0002-9516-6550.

للاختصاصات، يفرز باستمرار أسئلة تعتبر في صميم علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والاقتصاد السياسي، والعلوم السياسية، وعلم القانون، والإدارة، وغيرها.[1] تكمن أهمية العودة إلى دراسات الحدود في الآتي: ١) النظام الحدودي الإسرائيلي هو بنية مفروضة (top-down structure) لكنها ديناميكية متغيرة باستمرار، وبالتالي، من شأن فهم هذه البنية أن يلقي المزيد من الضوء على خصوصية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من جهة، وعلى أوجه التشابه والتقاطع بينه وبين مشاريع الاستعمار الأخرى. ٢) نظام الحدود الإسرائيلي لا يجب أن يعتبر مجرد بنية مفروضة من الأعلى بشكل مستقل وغير خاضعة لتحديات واستئنافات الفلسطينيين (bottom-up encounters)، وبالتالي، من شأن فهم أنماط الصراعات، والتشابكات، والتفاعلات بين البنية الحدودية والسكان الفلسطينيين، أن يلقي المزيد من الضوء على حياة الفلسطينيين تحت الاستعمار.

وفي سياق مشروع الاستعمار الاستيطاني، تنشأ علاقة معقدة بين المستعمِر (المستوطن) والمستعمَر (الأصلاني) والأرض (موضوع الصراع الرئيس). لا يجب أن نسرع في تحديد معالم هذه العلاقة الثلاثية المعقدة بدون العودة للحقائق الإمبيريقية في ديناميكيتها وتغيرها اللامتناهي. ركزت بعض الأدبيات على جانب المستعمِر؛ أدواته في الاستحواذ على الأرض، والبطانة الأيديولوجية التي يوظفها، وتناقضاته الداخلية، وبنائه الدولاني (دراسات الاستعمار الاستيطاني). ركز البعض الآخر من الأدبيات على جانب المستعمَر، وكيف يعيد، أو لا يعيد، إنتاج أصلانيته، وقدرته على المقاومة، وغيرها (دراسات الأصلانيين). تحاول هذه المقالة أن تركز على الأرض (الموضوع الأساسي للاستعمار الاستيطاني) بحيث تنظر إلى علاقة المستعمِر والمستعمَر، وتشابكاتها، والتراتبيات العامودية التي تنتجها، وتناقضاتها، من خلال فهم كيف يستخدم المستعمِر الحدود لبناء علاقته مع المستعمَر.

يقترح علينا منظرو دراسات الحدود ألّا ننظر إلى الحدود باعتبارها خطًا ثابتًا يفصل بين «هنا» و«هناك» (حدود جغرافية) أو بين «الأنا» و«الآخر» (حدود اجتماعية - عرقية، دينية، إثنية، قومية... إلخ). وإنما يجب النظر إليها باعتبارها بنية (structure)، بمعنى أن الحدود تتحول إلى «ناظم علاقات» بين الطرفين، ويتم من خلالها إعادة إنتاج «هنا»/«الأنا» في علاقته مع «هناك»/«الآخر» بحيث يستقي كل طرف هويته من طبيعة العلاقة التي تربطه مع الطرف الثاني (relationism)، وليس من خلال سمات جوهرية متأصلة في كل طرف (essentialism). وهذه العلاقة تنظمها الحدود.[2]

لكن يجب التوضيح منذ البداية، بأن الحدود كناظم لعلاقة صراعية بين «هنا»/«الأنا» و«هناك»/«الآخر»، ليست حدودًا أفقية (horizontal divisions) خالية من التراتبيات الاجتماعية، وعلاقات القوة، والسيطرة، والهيمنة. فالحدود لا تفصل كما هو متوقع من دلالتها اللغوية: الحدود من الفعل يحد، يرسم خطًا ليفصل، ويميز، أي يقطع العلاقة بين الطرفين ليحيا كل طرف في سيرورة تطور خاصة به. بل إنها تفعل العكس تمامًا؛ إنها تنشئ علاقة (بدلًا من أن تفصل!) وتربط سيرورة تطور «هنا»/«الأنا» من خلال طبيعة العلاقة الضدية التي تنشأ مع «هناك»/«الآخر». لكن العلاقة التي تنشئها الحدود قد تأخذ في سياقات معينة، كالاستعمار، شكلًا متطرفًا من أشكال علاقات القوة التراتبية. من هنا، يكمن أحد أهم المداخل لإلقاء المزيد من الضوء على علاقة المستعمر الصهيوني مع الأصلاني الفلسطيني في الحدود التي فُرضت لتنظم علاقات القوى بين الطرفين، وكيف ساهمت الحدود، كعملية مستمرة، بإعادة إنتاج ديالكتيكي لكل طرف ضمن وحدة وصراع الأضداد.[3]

تعود هذه المقالة إلى دراسات الحدود (border studies)، أو دراسات محيط الحدود (borderland studies)، وتحاول: ١) أن تنظر في علاقات المستعمَر-المستعمِر لتكشف أبعادًا إضافية من خلال الاستعانة بالأدوات المعرفية والنظرية والتحليلية التي تطورت في حقل دراسات الحدود؛ ٢) أن تستعرض أهم الأدبيات المتعلقة بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني التي تناولت الحدود ونظام السيطرة المكاني (Israeli system of spatial control) الإسرائيلي، خصوصًا داخل الضفة الغربية؛ ٣) إثارة بعض القضايا التي يمكن البناء عليها، وتطويرها مستقبلًا كإشكاليات بحثية قلّما التُفت إليها، ويمكن أن تشكل مادة أولية (للباحثين، وطلاب الدراسات الإسرائيلية، والنقاد) لمراكمة مزيد من الفهم حول طبيعة البنية الاستعمارية الراهنة - وهذا ما تشير إليه المقالة أدناه بالخط العريض. استدعى الجمع بين هذه النقاط الثلاث في هذه مقالة، أن تُقسَّم إلى ثيمات متفرقة، لكنها تتراسل فيما بينها.

تخوم (frontiers) أم حدود (borders)؟

يشكل مفهوم التخوم أحد أهم أشكال العلاقات الحدودية التي تنشأ في سياق الاستعمار الاستيطاني. حسب المؤرخ الأميركي تيرنر (Frederick Jackson Turner)، الذي حاول إلقاء مزيد من الضوء على تبلور المجتمع الأميركي في سياق استعمار استيطاني توسعي، فإن التخوم هي خط يفصل بين «الحضارة» (المستوطنات الأوروبية في شرق الولايات المتحدة) و«البربرية» (الأراضي التي تقع غرب خط التخوم و«تنتظر» الاستيطان).[٤] لكن التخوم هي خط متحرك باستمرار، بحيث يرسم المستوطن الجديد التخوم ليدخل في علاقة «توسع» مع الأراضي الواقعة ما وراء التخوم. فعلى العكس من الحدود (borders) التي تفترض علاقة إقصاء (exclusion) مع أراضي الآخر، تطمح التخوم إلى نسج علاقة احتواء (inclusion) معها.

حاول عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيمرلينغ البناء على مفهوم التخوم ليلقي الضوء على اسرائيل باعتبارها مجتمع استعمار استيطاني. في كتابه الشهير Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics، يقترح كيمرلينغ استخدام مفهوم «التخومية» (frontierity) عند مقارنة استعمار أميركا، مع الجزائر أو فلسطين، أو غيرها.[٥] تتعلق التخومية بقيمة الأرض «الفارغة»، ووفرتها، واتساعها، وما إذا كانت مأهولة ووفق أي كثافة سكانية... إلخ. ويدعي كيمرلينغ أن هذه العوامل التي تميز التخوم الأميركية عن التخوم الصهيونية، تلعب دورًا في صياغة علاقة المستوطن بالأصلاني. في حالة أميركا، فإن وفرة الأراضي الممتدة ما وراء التخوم، كانت تعني أن المستوطنين ينظرون إلى التخوم باعتبارها فضاء مفتوحًا ورحبًا، قد لا ينضب بسرعة. ساهمت هذه الشروط، في الحالة الأميركية، في تبلور قيم الفردانية داخل المجتمع الأميركي الاستيطاني، بحيث باستطاعة الفرد أن يساهم بنفسه، ومن خلال جهوده الخاصة، في التوسع الاستيطاني نظرًا لوفرة الأراضي وعدم تسليعها بعد. بينما كان الحال في فترة البيشوف مختلفًا تمامًا، بحيث أن ندرة الأراضي، قيمتها العالية، وكثافة التواجد الفلسطيني العربي عليها، ساهم في تبلور قيم «الجماعية» و«التعاونية» و«الاشتراكية» كشروط أساسية لتكوين مجتمع المستوطنين الصهيونيين.[٦]

لكن الأدبيات المتوفرة تفترض أن التخوم هي مساحات «غير محررة» ينتظر المستوطن «فتحها» والتوسع عليها. وبالتالي، فإن التخوم تفترض وجود «مستعمرة أولى» (في حالة فلسطين هي أراضي عام

الجدران الإسرائيلية: جزئية في منظومة تحكم قاسية ومعقدة. (وكالات)

بيد أنه لا يجب اعتبار العلاقات الثلاث (مع السكان والأرض والاقتصاد) علاقات منفصلة غير متداخلة، وإنما تتبادل التأثير والتأثر. مثلًا، حللت ليلى فرسخ العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني الذي يقوم على «احتواء» الأرض الفلسطينية، وبين إتْباع العمال الفلسطينيين، بحيث أن التوسع الاستيطاني على الأرض ساهم في «بلترة» (مِن بروليتاريا) الفلاحين الفلسطينيين وتحويلهم إلى أيدٍ عاملة رخيصة بعد قطع العلاقة بينهم وبين أراضيهم.

١٩٤٨) وأراضٍ تنتظر الضم إلى المستعمرة الأولى (كما هو الحال في مفهوم wild wild west الأميركي). ربما يصلح إذن الاستناد إلى مفهوم التخوم في المساعدة على فهم طبيعة العلاقات التي نشأت في فترة الييشوف، وكيف أن الكيبوتس، والموشاف والموشفاة، كانت بمثابة جيوب استيطانية حولت الفضاء المحيط بها إلى تخوم توسعية. لكن مفهمة الضفة الغربية، باعتبارها «المستعمرة الثانية» مقارنة بالمستعمرة الأولى (أراضي عام ١٩٤٨)، يحتاج إلى المزيد من التدقيق المفاهيمي والنظري، لأن الضفة الغربية ليست مجرد أراضٍ تنتظر «فتحها»، وإنما تقع فعليًا داخل مجال السيطرة الإسرائيلية. هذا قد يعني أن مفهوم التخوم الذي يطوره مستوطنو الضفة تحديدًا لا يتعلق بالتوسع على الأراضي وإنما في تحويلها من أراضٍ تحت «السيطرة الإسرائيلية» إلى أراضٍ تحت «السيادة الإسرائيلية». **إن مفهوم التخوم هنا، قد يفتح أيضًا مجالات بحثية جديدة لإعادة تحليل العلاقة الاستعمارية بين السيطرة والسيادة والأفعال العنيفة. إن البحث الإمبيريقي مدعو للنظر في الاختلافات بين التخوم الأميركية (إنشاء علاقة بين المستوطن والأرض «الوفيرة» تقوم على العنف لمحو الأصلاني) وبين التخوم الصهيونية في فترة الييشوف (علاقة بين المستوطن والأرض «النادرة» تقوم على التخطيط المركزي والعنف لإزاحة الأصلاني) وبين التخوم الصهيونية الاستيطانية في الضفة الغربية (علاقة بين المستوطن والأرض «التوراتية» تقوم على الهندسة الاستعمارية لـ «حبس» الأصلاني في تجمعات معزولة) وبين التخوم في مدينة القدس (علاقة بين المستوطن والأرض تقوم على التوسع الاختراقي -penetration- لتقويض امتداد سكاني). إن ما يجمع كل هذه العلاقات هو نهم استعماري للاستحواذ على المزيد من الأرض، بحيث أن مفهوم التخوم في كل حالة ينطوي علاقات قوة تحتاج إلى المزيد من الاهتمام لتبيان فرادتها وتداعياتها.**[٧]

ولا تقتصر التخوم على بناء علاقة تنطلق من «المستعمرة الأولى» باتجاه «المستعمرة الثانية»، بل إننا أيضًا، في الحالة الصهيونية، أمام «تخوم عكسية» (reversal frontiers) بحيث أن المستوطنين في «المستعمرة الثانية» يعودون إلى «المستعمرة الأولى» كفضاء تدخلي جديد في ما يعتبرونه إعادة «تصويب» العقيدة الصهيونية بعد أن أفسدتها ليبرالية الإسرائيليين وعلمانيتهم التخريبية، وقيم الحداثة البالية. مثلًا، ظاهرة «الأنوية التوراتية»، وهي عائلات من المستوطنين المتشددين دينيًا وصهيونيًا، يخرجون من «المستعمرة الثانية» (مستوطنات الضفة الغربية) ليستوطنوا في المستعمرة الأولى (مدن الداخل) لإعادة نشر قيم الصهيونية الدينية والولاء ليهودا والسامرة وغربلة المجتمع الإسرائيلي من تلوث الحداثة. والهدف من إعادة بناء علاقة «المستعمرة الثانية» مع المستعمرة الأولى عبر مفهوم التخوم العكسية إنما يهدف بالأساس إلى الحفاظ على المستعمرة الثانية وتحويلها إلى «إجماع» داخل المجتمع الإسرائيلي بعد أن تنازلت «الصهيونية العلمانية» عن أراضي سيناء، وأراضي غزة وبعض مستوطنات شمال الضفة الغربية، وهي، أي الصهيونية العلمانية، إذا ما تركت لشأنها قد تكون أميل إلى التنازل عن أجزاء مهمة من المستعمرة الثانية، كما فعلت أثناء اتفاق أوسلو! هذا الجدل النظري الذي يستند إلى مفهوم التخوم والتخوم العكسية من شأنه أن يعقد العلاقة بين «المستعمرة الأولى» و«المستعمرة الثانية» بحيث أن المستعمرة الأولى ترسل مستوطنين إلى المستعمرة الثانية، لكن هؤلاء المستوطنين يرسلون بدورهم «مستوطنين تبشيريين» إلى المستعمرة الأولى.

الضفة الغربية: إقصاء أم احتواء؟

في العام ١٩٦٧، اجتاح الجيش الإسرائيلي «الخط الأخضر» الذي كان يفصل الضفة الغربية عن إسرائيل، واحتل أراضي الضفة الغربية، وفرض حكمًا استعماريًا. لقد تطور الحكم الاستعماري في الضفة الغربية على مرّ السنين، ويمكن تلخيص علاقته بالسكان والأراضي الفلسطينية من خلال مجالات التدخل الرئيسة الثلاثة التالية: ١) في ما يخص الأرض، توسعت السيطرة الإسرائيلية عن طريق مصادرة الأراضي، وإعلان أراضي الدولة، وبناء المستوطنات اليهودية؛ ٢) في ما يخص السكان الفلسطينيين، حكمت إسرائيل الفلسطينيين كـ «رعايا» غير مواطنين وحَددت إقامتهم على جيوب معينة داخل الضفة الغربية ومنعت أي هجرة سكنية من الضفة الغربية إلى إسرائيل؛ ٣) اقتصاديًا، بات اقتصاد الضفة الغربية يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تقدمًا كسياسة أساسية للسيطرة على السكان الفلسطينيين ومنع تطورهم اقتصاديًا (انظر الجدول ١).

	العلاقة	الحدود	نوع الاستعمار
السكان الفلسطينيون	استبعاد (exclusion)	فواصل (boundaries)	استعمار عازل (incarceration colonialism)
الأراضي الفلسطينية	احتواء (inclusion)	تخوم (frontiers)	استعمار استيطاني (settler colonialism)
الاقتصاد الفلسطيني	سيطرة وتحكم (domination)	تبعية اقتصادية (economic dependency)	استعمار استغلالي (exploitative colonialism)

بيد أنه لا يجب اعتبار العلاقات الثلاث (مع السكان والأرض والاقتصاد) علاقات منفصلة غير متداخلة، وإنما تتبادل التأثير والتأثر. مثلًا، حللت ليلى فرسخ العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني الذي يقوم على «احتواء» الأرض الفلسطينية، وبين إتْباع العمال الفلسطينيين، بحيث أن التوسع الاستيطاني على الأرض ساهم في «بلترة» (مِن بروليتاريا) الفلاحين الفلسطينيين وتحويلهم إلى أيدٍ عاملة رخيصة بعد قطع العلاقة بينهم وبين أراضيهم.[٨] وقد كان إعلان موشيه ديان «إلغاء» الخط الأخضر في العام ١٩٧٠، وأن الفلسطينيين باتوا بعد هذا الإعلان يعتمدون اقتصاديًا على إسرائيل بمثابة اللحظة التأسيسية للتبعية الاقتصادية. هذا قد يعني، من الناحية الجدلية، أن إلغاء الحدود بين الضفة الغربية وإسرائيل (الخط الأخضر) لا يجب ان يُدرس بشكل منعزل عن نشوء حدود أخرى داخل الضفة الغربية نفسها (بين أراضٍ للتجمعات الفلسطينية وأراضٍ تُصادر لغايات التوسع الاستيطاني). ففي اللحظة التي وصل فيها عدد العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل إلى نحو ٤٠٪ من القوى العاملة الفلسطينية، كان نحو ٣٣٪ من أراضي الضفة الغربية مصنفة كأراضٍ مصادرة من قبل الحاكم العسكري إما لغايات استيطانية أو لغايات عسكرية.[٩] **إن البحث في العلاقة بين إزالة حدود (بين الفلسطينيين كلاعبين اقتصاديين وبين إسرائيل) وإنشاء حدود (تهويد أراضي الضفة الغربية لتميزها عن الأراضي ذات الكثافة الفلسطينية)، هو بحث إمبيريقي يجب أن يستند إلى مفهمة عميقة لطبيعة البنية الاستعمارية التي تتوالف فيها تقنيات الاستبعاد/ الضم والفصل/ا لربط ليس لتفتيت المكان وحسب (نظرة جغرافية تبسيطية)، وإنما لإقامة علاقات هيمنة وقوة ونفوذ (فهم استعماري للعلاقات) بين المستوطن والأصلاني والأرض؛ تعد هذه التشابكات حقلًا بحثيًا خصبًا ينتظر من يحرثه.**

وتقترح فرسخ الاستفادة من مفهوم البانتستون (Bantustan)، وهو شكل من أشكال رسم الحدود الجغرافية بين المستوطن والأصلاني بحيث يكون الأصلاني قادرًا على الاستقلال سياسيًا بدون أن يستقل اقتصاديًا عن المستعمرة، وهذا ما يميزه، حسب فرسخ عن الكانتون (canton) الذي هو حيز جغرافي معزول لم تتحدد تداعياته السياسية بعد. وعليه، ترى فرسخ في مناطق السلطة الفلسطينية (تحديدا مناطق «أ») بمثابة بانتستونات حولت هذه المناطق إلى مناطق احتياط لتوفر العمالة الرخيصة، وتحويل الضفة الغربية إلى سوق أساسي للمنتجات الإسرائيلية.[١٠] بيد أن المقارنة مع جنوب أفريقيا، التي دفعت فرسخ لاقتراح مفهوم «البنتستنة» على مناطق السلطة أهملت حقيقة مهمة وهي أن نموذج جنوب أفريقيا كان يقوم بالأساس على عمالة الأصلانيين، بحيث أن توقف عمالة الأصلانيين داخل اقتصاد المستوطنين قد تكون له تبعات وجودية على بنية الاستعمار، وهذا ليس الحال في الضفة الغربية. إن الحدود التي ترسمها إسرائيل لاستبعاد الفلسطينيين سياسًا، وفي الوقت نفسه دمجهم اقتصاديًا في

موقع دوني وتابع، لا تنبع من حاجة المستوطنين الملحة لقوة عمل رخيصة، بقدر ما هي حاجة لإدارة حياة الفلسطينيين (population management)، كشكل متميز من العلاقات الاستعمارية التي نشأت في سياق الاستعمار الاستيطاني الصهيوني داخل الضفة الغربية (وليس داخل إسرائيل مثلًا قبل العام ١٩٦٦). وقد أشار شير حافير إلى أن إدارة السكان تحولت إلى مشروع ربحي من خلال تحالف رأس المال الإسرائيلي العامل في مجال الهاي-تك والرقابة والتجسس وإدارة السكان مع البيروقراطية العسكرية (الجيش والمخابرات) والبيروقراطية المدنية (الإدارة المدنية)[١١] الأمر الذي يتيح هامشًا عريضًا للادعاء: محو/ إبادة السكان الأصلانيين تحول إلى رغبة إستراتيجية بعيدة المنال (بالنسبة للمشروع الاستعماري) في الوقت الراهن، في المقابل، تحول السكان المستعمَرين إلى «مختبر تجارب» لتطوير التقنيات الذكية المتعلقة بإدارة السكان، وحركتهم، واقتصادهم، وسيكولوجيتهم، وأنماط حياتهم الاجتماعية، ثم بيع هذه التقنيات في السوق العالمي. ربما لهذا السبب، **قد يكون البحث التاريخي المقارن الذي يضع البنية الاستعمارية الإسرائيلية جنبًا إلى جنب مع نماذج أخرى من الاستعمار الاستيطاني ميدانًا آخر للبحث الذي سيساهم في إعادة النظر في تجليات مفهوم المحو، وعلاقات المستوطن بالأصلاني ثم بالأرض، خصوصًا في حقبة نيوليبرالية يتحول فيها رأس المال إلى لاعب أساسي يعيد تصفيف علاقات الهيمنة الاستعمارية التبسيطية، وبالتالي على البحث الأكاديمي أن يرفد هذه العلاقات بخميرة نقدية قد تكون لها انعكاسات عملية على نضالات الشعوب الأصلانية.**

أحد أهم المؤرخين الذين بحثوا في هذه العلاقات هو فيلدهاوس (D. K. Fieldhouse) في كتابه من العام ١٩٦٥،[١٢] يقترح فيلدهاوس أن نميز بين المستعمرات الزراعية (plantation colonies)، والمستعمرات المختلطة (mixed colonies) والمستعمرات الطاهرة (pure colo-nies). تقوم المستعمرات الزراعية على مساحات شاسعة من الأراضي الوفيرة والتي تُخصص للزراعة الرأسمالية، بحيث لا يشكل السكان الأصلانيون بتاتًا قوة عمل طيعة أو نافعة، وبالتالي تقوم المستعمرات الزراعية على استيراد عمال من الخارج لتنشأ علاقة ثلاثية بين المستوطن (سيد الأرض)، والأصلاني (لا لزوم له)، والعمالة المستوردة (علاقات استعباد). لكن في المستعمرات الطاهرة، يقوم المستوطنين أنفسهم بدور العمالة، وتنشأ بداخلهم علاقات طبقية وظيفية (رأسماليين وعمال)، لكنها علاقات متماسكة تنعدم فيها الصراعات الطبقية عندما يتعلق الأمر بعلاقة المستوطنين بالأصلانيين، كما كان الحال في المستعمرات الفرنسية في كندا. أما المستعمرات المختلطة، كما هو الحال في المستعمرات الإسبانية في المكسيك والبيرو، فقد عمل المستوطنين في الأرض، لكنهم لم يستبعدوا تمامًا الأصلانيين كقوة عمل رخيصة وإنما استوعبوهم تدريجيًا. **وعليه، نظرة معمقة تقوم على دراسات المقارنة بين نماذج الاستعمار الاستيطاني، لا تفترض قراءة تبسيطية لمفهوم الإبادة، أو المحو، الذي ينشأ في سياق الاستعمار الاستيطاني، بل إن هناك حاجة إلى الانطلاق من الوقائع الإمبيريقية لفهم مآلات العلاقة بين المستوطن والأصلاني والأرض.**

قلما نجد دراسات تكشف عن الطريقة التي تتفاعل فيها هذه العلاقات (المستوطن - الأصلاني - الأرض) مع بعضها بعضًا ضمن البنية الاستعمارية الشاملة. فليس واضحًا تمامًا، على الأقل من الأدبيات المتوفرة، كيف تطورت العلاقة الفاصلة بين إسرائيل والسكان الفلسطينيين، وكيف ساهم التطور في شكل العلاقة في إعادة صياغة علاقة إسرائيل بالأرض التي تتوسع عليها. حسب غوردون، فإن إسرائيل انتقلت في علاقتها «الفاصلة» مع الفلسطينيين من مبدأ التدخل في الفلسطينيين كجماعة (١٩٦٧-١٩٩١) إلى مبدأ التحكم فيهم كأفراد بعد تطوير نظام التصاريح (بعد العام ٢٠٠٢ تحديدًا) والتي تقوم على التمييز بين الفلسطينيين بناء على بروفايل شخصي فردي.[١٣] لكن في مقالة وليد حباس وياعيل بيردا، فإن الاستعمار الاستيطاني الذي يرسم علاقة استبعاد مع السكان الفلسطينيين، قادر أيضًا على ضم جيوب اقتصادية فلسطينية إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وهي علاقات جديدة لا يمكن مفهمتها فقط من خلال نموذج التبعية الاقتصادية.[١٤] فاليوم هناك العشرات من المصانع الفلسطينية المقامة وراء الحدود الفاصلة بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي ضُمت فعليًا إلى الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الإبقاء عليها جغرافيًا داخل أراضي المنطقة «أ»، لكن في المقابل ضمها اقتصاديًا من خلال منحها نظام فواتير واحتساب ضريبي إسرائيليين، وشهادات جودة إسرائيلية، وأخيرًا تسييجها وتحويلها إلى مساحات إسرائيلية عبر ربط العملية الإنتاجية بكاميرات رقابة إسرائيلية، والسيطرة والإشراف المباشرين على كل

إن جدار الفصل في الضفة الغربية مثلًا يشبه الحدود «السميكة»، إذ إنه يتحكم عن كثب في نوعية التفاعلات عبر الحدود وكميتها من خلال تنظيم البضائع/العمال/السكان الفلسطينيين العابرين، ومتى وتحت أي شروط يعبرون. إلى جانب تحديد وفصل الأراضي المتجاورة (إسرائيل عن الضفة الغربية أو إسرائيل عن أراضي السلطة الفلسطينية؟)، تعمل الحدود أيضًا كواجهة (interface) توجه المعاملات الاقتصادية ثنائية الاتجاه.

ما يدور داخل سور المصنع. لا يمكن فهم هذا الضم فقط بالعودة إلى مصطلحات التخوم/الحدود، هناك اقتراح لفهمه من خلال العلاقة الثلاثية: السيطرة على السكان، وإتْباع الاقتصاد، والتوسع الاستيطاني على الأرض، وهي علاقة تفترض وجود طراز معقد من الحدود.

الانتقال من «ما هي الحدود؟» إلى «ماذا تفعل الحدود؟»

دعا الكثير من الباحثين إلى استبدال الاهتمام بطبيعة الحدود المفروضة إلى البحث في انعكاسات الحدود على حياة الفلسطينيين. في هذا السياق، يوفر لنا أرئيل هاندل رزمة أبحاث ملهمة حول إعادة تشكيل الزمكان (space-time) الفلسطيني بين كماشة الحدود الإسرائيلية. ويقترح هاندل الاستفادة من مفهوم الرقابة (surveillance) لدى فوكو لإحداث تمييز بين الرقابة الاستعمارية (colonial sur-veillance)، والرقابة الاحتوائية (inclusive surveillance) والرقابة الإقصائية (exclusionary surveillance).[١٥] بينما تستهدف الرقابة الاستعمارية السكان كجزء من اهتمامها بالأرض وثرواتها المادية، فإن الرقابة الاحتوائية تهتم بالسكان باعتبارهم غاية بحّد ذاتها وموضوعًا أساسيًا للتحكم بهدف تصنيف السكان، نمذجتهم، ثم دمجهم في النسيج الاجتماعي الذي تتخيله الدولة - صاحبة الهيمنة. في المقابل، تُصَنِّف الرقابة الإقصائية التي نجدها في الضفة الغربية السكان ليس لدمجهم وإنما لإبقائهم خارج الديموس (demos) الإسرائيلي العام. من هنا، فإن التحكم المباشر في حياة الفلسطينيين من خلال نظام التصاريح والحركة وسجل السكان إنما يهدف إلى تمييزهم باعتبارهم الآخر الذي لا يجب دمجه. يقلب هذا التنظير المنطق التأسيسي (raison d'etre) للرقابة حسب فوكو رأسًا على عقب، لكنه يفتح المجال واسعًا أمام المزيد من البحث لمفهمة دور الحدود (الجدار، والحاجز، والمنطقة المغلقة، ومناطق «أ»، و«ب» و«ج») في تكثيف اهتمام إسرائيل بالفلسطينيين، ليس لدمجهم، وليس لمحوهم، بل لضمهم كـ «آخرين» ملازمين للمجتمع الإسرائيلي لكنهم خارجه من الناحية السياسية والاجتماعية. لكن الإقصاء في حالة البنية الاستعمارية في الضفة الغربية لا يعبر عن حدث (event) يصل إلى نهايته في لحظة ما، بل هو عملية مستمرة (process) تحتاج إلى الفلسطيني في كل لحظة ليُقصى باستمرار شريطة (وهذه تحتاج إلى تدعيم إمبيريقي للموافقة عليها!) ألا يُمحى بشكل نهائي. ويتكثف هذا الفهم مع صعود اليمين الجديد في إسرائيل، بحيث أن هذا الصعود يحتاج إلى «الآخر» الشيطاني، والإرهابي، والهمجي كوقود يغذي الفاشية المتصاعدة في دولة «دمقراطية» ويبررها.

بيد أن دراسات الحدود التي نقترح العودة إليها لقول المزيد عن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني لا يجب قصرها على الحدود المادية الجغرافية. تقدم لنا هيلغا طويل- صوري (Helga Tawil-Souri) مثالًا على الحدود الهوياتية (بمفهوم بطاقة الهوية) التي تفرضها إسرائيل للتمييز بين السكان.[١٦] فالفلسطينيون الذي يحملون جواز سفر إسرائيليًا نُمذجوا كـ «مواطنين» إسرائيليين (احتواء في موقع دوني) في مقابل الفلسطينيين الذين يحملون بطاقة هوية خضراء (إقصاء). وبين هذه وتلك، هناك هوية مقدسية، وبطاقة عبور VIP، وتصاريح خاصة أخرى. بيد أن القضية الأهم هنا، هي أن كل هذه الهويات تنبع من سجل سكان واحد، تشرف عليه وزارة الداخلية الإسرائيلية (سلطة السكان والهجرة). ثمة حاجة إذًا إلى دراسات إضافية لفهم نمط الاستعمار غير المباشر (indirect colo-nial rule) الذي يقترحه مامداني (Mahmood Mamdani)، الذي تنتدب السلطة الاستعمارية من خلاله سلطة محلية لإدارة شؤون السكان، بحيث أن سجل السكان الإسرائيلي

إن العقيدة الأمنية التي تلعب دورًا في تشكيل حوكمة الحدود الإسرائيلية تتعارض مرارًا وتكرارًا مع المطالب النيوليبرالية التي تشجع العلاقات التجارية بين الضفة الغربية وإسرائيل وتدعمها. وهكذا، فإن استخدامات الجدار (على الأقل من الناحية الاقتصادية) تتشكل من خلال تفاعل غير متكافئ بين الرقابة الأمنية الإسرائيلية من ناحية، ومن ناحية أخرى القطاع الخاص الإسرائيلي المهتم بالضفة الغربية كسوق كبير، ومحاولة السلطة الفلسطينية زيادة دخلها عن طريق الضرائب على الواردات من إسرائيل.

كمنبع واحد ووحيد لكل تصنيفات الهويات، هو أحد الأمثلة على كيفية فهم الاستعمار غير المباشر في تطبيقاته العملية على الأرض.[١٧] يفتح هذا المجال أمام دراسات لا تزال تنتظر الخوض بها، تتعلق بدور السلطات الحاكمة (سواء وفق نموذج الاستعمار أو الاستعمار غير المباشر) في تثبيت حدود هوياتية (لتصنيف المستعمَرين) تضع غمامة أمام أعيننا (نموذج الدولتين) لتضليلنا عن رؤية الهرمية الاستعمارية في أنقى صورها وأوضحها (واقع الدولة الواحدة الأبارتهايدية).

الوكالة (agency) الفلسطينية مقابل البنية (structure) الحدودية

لكن، بمجرد أن تنشأ الحدود الفاصلة، سواء الهوياتية أو المادية، فإن المستعمَر لا يقف متفرجًا على تفانين عزله، بل إنه يدخل في علاقة مع هذه الترسميات الحدودية ويشتبك معها. ريما حمامي (Rema Hammami) تقدم لنا مثلًا من حاجز قلنديا حول دور الحاجز، في توليد أزمات سير، التي شكلت بدورها «مغناطيسًا» لجذب الباعة المتجولين، والمتسولين، وسائقي التكسيات، والحمالين (كل مع حفظ لقبه واحترامه).[١٨] لم تفصل الحدود بين «الآخر» الإسرائيلي و«الأنا» الفلسطيني وإنما إعادة تصفيف المشهد الاقتصادي الفلسطيني الداخلي من خلال خلق جيوب اقتصادية مستجدة، على أن هذه الجيوب الاقتصادية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبنية الحدودية الاستعمارية. هذا ما وثقته سيدريك باريزوت (Cédric Parizot) أيضًا في دراستها لمعبر الظاهرية الذي تحول من نقطة مهمشة، ومهملة، لا يسلكها سوى غريبي الأطوار إلى مركز حركة أساسي، بحيث أن مئات الشاحنات، وشركات التوصيل اللوجستية، ومكاتب التخليص انتقلت من كافة الضفة الغربية لتعمل هناك.[١٩] **هذا يستدعي إلقاء مزيد من الضوء على كيف أن الاغلاقات، والحواجز، والجدار، كلها كانت عوامل لإعادة تشكيل علاقات داخلية في الضفة الغربية، سواء على الصعيد الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو حتى الثقافي (نلاحظ هنا اختلاف اللهجات واستدخال المفردات العبرية بكثافة في القرى الواقعة على خط التماس).**

بيد أن وكالة وفعالية المستعمَر القابع تحت بنية حدودية قد تذهب إلى ما هو أبعد بكثير. إن جدار الفصل في الضفة الغربية مثلًا يشبه الحدود «السميكة»، إذ إنه يتحكم عن كثب في نوعية التفاعلات عبر الحدود وكميتها من خلال تنظيم البضائع/ العمال/ السكان الفلسطينيين العابرين، ومتى وتحت أي شروط يعبرون. إلى جانب تحديد وفصل الأراضي المتجاورة (إسرائيل عن الضفة الغربية أو إسرائيل عن أراضي السلطة الفلسطينية؟)، تعمل الحدود أيضًا كواجهة (interface) توجه المعاملات الاقتصادية ثنائية الاتجاه. وتنطوي الواجهة، حسب سون (Chris-tophe Sohn) على آليات تسجيل ضريبي وبوابات تجارية مخصصة وإجراءات تفتيش أمني، وهذا ما نجده أيضًا في جدار الفصل العنصري.[٢٠] إن أحد الافتراضات المركزية التي تتكرر في دراسات المناطق الحدودية هو أنه «منذ لحظة إنشاء [الحدود]، هناك دائمًا مجموعات لها مصلحة في إيجاد طرق لتجاوز الحدود».[٢١] يتفاوض الفلسطينيون كسكان تحت الحدود (borderized) بشكل مستمر على طبيعة الحدود واستخداماتها، مما يؤدي إلى إنشاء مناطق حدودية (borderlands): أي منطقة رمادية (grey zones)، ما بينية (in-between)، تُشكَّل فيها الحياة الاقتصادية للسكان المحليين ويعاد تشكيلها من خلال التفاعل بين الحدود باعتبارها هياكل مفروضة (top-down struc-

tures) والمواجهات المتنوعة للمحليين (bottom-up en-counters)؛ **وهذه بحدّ ذاتها تعتبر عدسة تحليلية لفهم الديناميكيات المتشكلة بين الأصلانيين كفاعلين والهياكل الاستعمارية والأنظمة البيروقراطية، أو بين الدولة والنخب وعامة الناس.**[٢٢]

في تقرير أعده وليد حباس لدى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس(في العام ٢٠٢١، أظهر كيف يتفاعل الفلسطينيون «بدهاء» مع جغرافيا الاستعمار في الضفة الغربية بطرق قد تذهب إلى ما هو أبعد بكثير من «إملاءات» و«رغبات» الإدارة الاستعمارية. مثلًا، تجار المفروشات في منطقتي نابلس وسلفيت الذين يصدرون منتجاتهم إلى إسرائيل عبر الجدار المرهق، يستندون إلى المستوطنات في الضفة الغربية ويحولونها محطات عبور لتجاوز معابر الجدار المخصصة للفلسطينيين تحديدًا.[٢٣] سماسرة العمال هم مثال آخر على كيف أدى نظام التصاريح إلى ظهور وسطاء فلسطينيين (intermediar-ies) نصبوا أنفسهم كجزء غير رسمي، لكن لا غنى عنه، من نظام الحدود. وبالتالي يشارك السماسرة في تعقيد عملية الاستغلال التي يتعرض لها العمال، وظروف العمل، أبعد بكثير من العلاقة «الأنيقة» التي تفرضها البنية الاستعمارية.[٢٤] كما أن التهريب في الضفة الغربية هو جزء من نشاط اقتصادي «غير رسمي» يستفيد من «الواجهة» الحدودية بين الضفة الغربية وإسرائيل. **بقدر ما تُنفذ مجموعة واسعة من اللاعبين الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين هذه الأنشطة (رأسماليون، وكلاء دولة، رجالات سلطة وأمن، ضباط إسرائيليون، وأشخاص عاديون)، فإنها تعكس تناقضًا يحتاج إلى المزيد من البحث: تُصبح التقنيات الاستعمارية مثل العزل، والتقسيمات الإدارية (مناطق «أ» و «ب» و«ج» و«إسرائيل»)، والمزيد من التوسع الاستيطاني، في بعض الأحيان، جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة الفلسطينية اليومية وليس فقط أدوات لإعاقة تطورهم.**[٢٥] بالتوازي مع الآثار الضارة لنظام الحدود الإسرائيلي (لا يمكن إغفال تدهور العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية في ظل نظام الحدود)، فإن التهريب يكشف أن السيطرة الإسرائيلية على مساحات الضفة الغربية تسببت في مزيد من التعاون الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي، ويبدو أنها فتحت فرصًا جديدة للجهات الفاعلة على كلا الجانبين للربح، وإن كان ذلك «بشكل غير رسمي».

ثمة عواقب بعيدة المدى للعلاقة الجدلية بين البنى الاستعمارية الإسرائيلية واللاعبين الاقتصاديين الفلسطينيين، وهي عواقب تتعلق بالمصالح المادية لمختلف القطاعات الفلسطينية في ما يخص حل الدولتين. يبدو أنه بقدر ما صُمم النظام الحدودي الإسرائيلي للتوسع على الأراضي الفلسطينية والسيطرة على السكان والاقتصاد الفلسطينيين، فإن هذا النظام، في الواقع، خلق ظروفًا لتعاون لا يمكن السيطرة على تشعباته بين الفلسطينيين والإسرائيليين. **في هذا الصدد، يولد التهريب في الضفة الغربية مفارقة تستحق الخوض فيها أكثر في البحث المستقبلي: بقدر ما يتطلب التهريب نموذج الدولتين «للاستفادة» من الحدود كواجهة، فقد يؤدي إلى تخريب هذا النموذج من خلال عدد لا يحصى من الترابطات التي تنشأ بين اللاعبين على طرفي الحدود. وهي ترابطات تنتشر إلى ما هو أبعد من قدرة السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل على السيطرة عليها. بدلاً من النظر إلى الاقتصاد الفلسطيني على أنه مكبوت ومقموع فقط من قبل الهياكل الاستعمارية المهيمنة، وأن تفكيك الاحتلال الإسرائيلي من شأنه أن يطلق العنان للإمكانات الاقتصادية لفلسطين، فإن التشابكات بين الجهات الاقتصادية الفلسطينية والهياكل الاستعمارية الإسرائيلية تشير إلى «واقع الدولة الواحدة».**

صناعة الجدران العازلة، هدف استعماري أم رأسمالي؟

تعتبر إسرائيل رائدة على مستوى العالم في بناء العوازل والجدران الضخمة وتطويرها. في العالم ثمة أكثر من ٢٠ جدارًا لا تختلف في تفاصيل عزلها عن جدار الضم والتوسع العنصري الشهير في الضفة الغربية.[٢٦] لكن جدار الضفة هذا ليس الوحيد بطبيعة الحال داخل البنية الاستعمارية الإسرائيلية التي تقصي/ تحتوي وتضم/ تمحو: بالإضافة إلى جدار الضفة (بُني ٢٠٠٢-٢٠٠٨)، هناك جدار مع سيناء (٢٠١٢)، وآخر مع لبنان (٢٠١٨)، وأخيرًا جدار مع غزة استُكمل في العام ٢٠٢١. بالنسبة لإسرائيل، فالجدران هي صناعة ضخمة تقوم على علوم إدارة السكان، والضبط والمراقبة، واستخدام التكنولوجيا المتطورة والتقنيات العالية في حماية الحدود ومعرفة كل ما يحصل وراءها. ثمة حاجة للبحث في تحالفات رأس المال العالمي مع اليمين المتطرف الرافض لـ «الآخر» مع بنى الهيمنة والاستعمار العالمية، بحيث أن إسرائيل تتحول إلى نقطة أرخميدس التي تكثف هذه التحالفات:

ومـا صناعـة الجـدران العازلـة وإدارتهـا سـوى مثـال عـلى هـذا التكثيـف. فقـد أشـار وليـد حبـاس في مقالـة نشرهـا عـبر ملحـق «المشـهد الإسرائيـلي» في مركـز «مـدار» إلى أن:

«إسرائيـل تحولـت ... إلى مسـتقطبة لعـشرات الـشركات العالميـة التـي تقيـم معامـل وورشـات تجـارب وتصنيـع في أنحـاء إسرائيـل والضفـة الغربيـة باعتبـار أن المنطقـة أرضيـة خصبـة لتطويـر صناعـات الجـدران العازلـة وتسـويقها عـلى مسـتوى العالـم. مثـلًا، اسـتعانت دولـة المغـرب بالتكنولوجيـا والخـبرات الإسرائيليـة لبنـاء جـدار فاصـل بـين المغـرب والصحـراء الغربيـة. كمـا أن الهنـد اسـتدعت إسرائيـل لتخطيـط الجـدار مـع باكسـتان. وتعتـبر شركـة ميغـال الإسرائيليـة أحـد أهـم الـشركات الأمنيـة الخاصـة التـي تطـورت مـن خبراتهـا في إسرائيـل وتعمـل عـلى تصديـر صناعة الجـدران إلى العالـم. فهـذه الشركـة التـي سـاهمت في بنـاء جـدار إسرائيـلي مـع سـيناء حصلـت عـلى عقـود لبنـاء جـدران مماثلـة في كينيـا والصومـال. وقـد نـشرت صحيفـة «جروزاليـم بوسـت» تقريـرًا في العـام ٢٠١٦ يعكـس مـدى حضـور القطـاع الخـاص الإسرائيـلي العامـل في صناعـات الجـدران عـلى الصعيـد العالمـي. وبعـد فـوز ترامـب في انتخابـات العـام ٢٠١٦، ارتفعـت أسـهمها في بورصـة الناسـداك الأميركيـة بشـكل ملمـوس لأن ترامـب كان أعلـن عـن نيتـه الاسـتفادة مـن الخـبرات الإسرائيليـة في تطويـر جـدار عـازل بـين الولايات المتحـدة وكنـدا».[٢٧]

تحـول جـدار الضفـة الغربيـة إلى موقـع جـاذب للبحـث في تداعيـات التحديـد (borderizing) والعـزل (segrega-tion) والرقابـة (surveillance) والتحكـم (control)، سـيما وأنـه جـدار إثنـي يميـز بـين عابـري الجـدار بنـاء عـلى الهويـة القوميـة/ الإثنيـة/ الدينيـة: بالنسـبة للمسـتوطنين فـإن الجـدار هـو أكثـر تدفقًـا للمـارة خصوصًـا، حسـبما أوضـح سـالامنكا (Omar Jabary Salamanca) أن الجـدار رُفـد بشـبكة طـرق معقـدة وانسـيابية لخدمـة المسـتوطنين.[٢٨] وتشـير الدراسـات، الملهمـة لكـن غـير كافيـة، إلى آثـار الجـدار عـلى تفتيـت النسـيج الاجتماعـي الفلسـطيني عـلى جابنـي الخـط الأخـضر، خصوصًـا في بلـدات خـط التمـاس، وآثـاره المدمـرة عـلى الاقتصـاد الفلسـطيني، والتعليـم والصحـة، والحركـة والتنقـل والصحـة النفسـية، بالإضافـة إلى أسـاليب مقاومـة الجـدار (لمراجعـة أهـم الأدبيـات، انظـر/ي تقديـم كـرم دعنـا في العـدد الخـاص في مجلـة Geopolitics).[٢٩] **مـرة أخـرى، فـإن البحـث الأكاديمـي مدعـو إلى مزيـد مـن التبحـر لفهـم دور رأس المـال العالمـي في «اسـتغلال البنيـة الاسـتعمارية الإسرائيليـة وتحويـل مـشروع عـزل الفلسـطينيين إلى «مختـبر» لتطويـر تقنيـات عالميـة وبيعهـا في السـوق العالمـي، وكيـف أن بنيـة الاسـتعمار لا تعتـبر نتـاج سياسـات صهيونيـة خالصـة طُـورت في الغـرف المغلقـة داخـل «الكريـاه» وإنمـا هـي خليـط مـن تأثـيرات وتجاذبـات وتحالفـات وتناقضـات تجمـع، في عـصر العولمـة والنيوليبراليـة، أطرافًـا أخـرى قلمـا انتبـه الفلسـطيني إلى دورهـا المهـم في تشـكيل حياتـه.**

مثـلًا، يمكـن اعتبـار الجـدار شـكلاً مـن أشـكال السـيطرة التـي باتـت معروفـة جيـدًا في عـصر العولمـة والمطالـب النيوليبراليـة السـاعية إلى «عالـم بـلا حـدود» (ولكـن آمـن). إن العقيـدة الأمنيـة التـي تلعـب دورًا في تشـكيل حوكمـة الحـدود الإسرائيليـة تتعـارض مـرارًا وتكـرارًا مـع المطالـب النيوليبراليـة التـي تشـجع العلاقـات التجاريـة بـين الضفـة الغربيـة وإسرائيـل وتدعمهـا. وهكـذا، فـإن اسـتخدامات الجـدار (عـلى الأقـل مـن الناحيـة الاقتصاديـة) تتشـكل مـن خـلال تفاعـل غـير متكافـئ بـين الرقابـة الأمنيـة الإسرائيليـة مـن ناحيـة، ومـن ناحيـة أخـرى القطـاع الخـاص الإسرائيـلي المهتـم بالضفـة الغربيـة كسـوق كبـير، ومحاولـة السـلطة الفلسـطينية زيـادة دخلهـا عـن طريـق الضرائـب عـلى الـواردات مـن إسرائيـل، بالإضافـة إلى طبقـات الرأسـماليين الفلسـطينيين، كل حسـب مصالحـه الاقتصاديـة، وكذلـك مجتمـع المانحـين الدوليـين الـذي تبنـى مسـارات سـلام اقتصـادي نيوليـبرالي «غـير مسيسـة». **هـذا يعنـي، أن الجـدار العـازل، مسـاره، واسـتخداماته، صرامتـه هـي نتـاج تفاعـل بـين نيوليبراليـة السـوق التـي تدفـع نحـو الانسـيابية والعقيـدة الأمنيـة التـي تدفـع نحـو العرقلـة الرهابيـة، والسياسـات الاسـتعمارية التـي تفـرش الأرض أمـام ناظريهـا كفضـاء للتوسـع اليهـودي، وهـي تفاعـلات تنتظـر التدقيـق البحثـي.**

الخاتمة: دعوة مفتوحة للبحث الأكاديمي

قطعـت الأدبيـات المتوفـرة حتـى الآن شـوطًا لا يمكـن الاسـتهانة بـه في الكشـف عـن النظـم الحدوديـة في إعـادة صياغـة العلاقـات الاسـتعمارية، بيـد أنهـا لـم تقـل كل شيء بعـد. إن مفهـوم الجغرافيـا المرنـة (Elastic geography) الـذي يقترحـه أيـال وايزمـان (Eyal Weizman)، ومصطلـح جغرافيـا الكـوارث (geography of disasters) لـدى هانديـل، أو نظـام المـرور (mobililty regime) لـدى جـولي بيتيـت (Julie Peteet)، أو نظـام التحكـم المكانـي (system of spa-

tial control) لـدى حبـاس، أو فلسـطين المتشـظية (splintered Palestine) لـدى ديريـك جورجـي (Derek Greg-ory)، هـي مـن بـين المفاهيـم التـي تسـتند إلى أطـر نظريـة وعدسـات تحليليـة، تلقـي الضـوء، كل مـن زاويتهـا الخاصـة، عـلى جوانـب مختلفـة مـن علاقـات المستعمَر-المسـتعمِر.[٣٠]

إن نظريـات الحـدود، باعتبارهـا حقـل دراسـات عابـر للاختصاصـات، تفتـح المجـال باسـتمرار لاسـتلال المزيـد مـن المقترحـات البحثيـة لإلقـاء الضـوء عـلى المـشروع الاسـتعماري الاسـتيطاني الصهيونـي ليـس فقـط عـلى المسـتوى النظـري، إنمـا، وهـذا هـو الأهـم، عـلى مسـتوى تجلياتـه الدقيقـة في الحيـاة اليوميـة. وبالتـالي، فـإن هـذه الدراسـات، مـن شـأنها أن تسـاهم في تطويـر أدوات النضـال: إن معرفـة التقنيـات الاسـتعمارية التـي حـددت وفصلـت ثـم نمذجـت، كلًا عـلى حـدة، فئـات مختلفـة مـن الشـعب الفلسـطيني (فلسـطينيو الداخـل، الضفـة، غـزة، القـدس، أو الفلسـطيني مقابـل العربـي والبـدوي.. إلـخ) تحتـاج إلى إعـادة تفكيـك ومفهمـة لتخريبهـا وتقويـض فعلهـا القـاسي. مـن هنـا، قـد لا تعتـبر دراسـات الحـدود مجـرد رياضـة ذهنيـة تمـارس عـلى لابتـوب الباحـث، وإنمـا حاجـة تحرريـة يمكـن البنـاء عـلى اسـتخلاصاتها.

الهوامش

1 Emmanuel Brunet-Jailly, "Theorizing Borders: An Interdisciplinary Perspective," *Geopolitics* 10, no. 4 (December 2005): 633–49, https://doi.org/10.1080/14650040500318449.

2 David Newman, "On Borders and Power: A Theoretical Framework," *Journal of Borderlands Studies* 18, no. 1 (March 2003): 13–25, https://doi.org/10.1080/08865655.2003.9695598; Thomas M. Wilson and Hastings Donnan, *A Companion to Border Studies* (Hoboken: Wiley Blackwell, 2012).

3 Fabricio Prado, "The Fringes of Empires: Recent Scholarship on Colonial Frontiers and Borderlands in Latin America: The Fringes of Empires: Colonial Frontiers and Borderlands," *History Compass* 10, no. 4 (April 2012): 318–33, https://doi.org/10.1111/j.1478-0542.2012.00837.x.

4 Fredrick Jackson Turner, *Frontier in American Hostory* (S.l.: Digireads Com, 2021).

5 Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*, Research Series, no. 51 (Berkeley: Institute of International Studies, University of California, 1983).

6 Baruch Kimmerling, "Boundaries and Frontiers of the Israeli Control System: Analytical Conclusions," in *The Israeli State and Society: Boundaries and Frontiers* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1989), 265–84, http://site.ebrary.com/id/10588888.

٧ انظر/ي في هذا المجال كتابات مخطط المدن الإسرائيلي أورن يفتاحئيل (Oren Yiftachel)، مثلًا: Oren Yiftachel and Avinoam Meir, *Ethnic Frontiers and Peripheries: Landscapes of Development and Inequality in Israel*, 2019; {\\i{}Ethnic Frontiers and Peripheries: Landscapes of Development and Inequality in Israel}, 2019; Haim Yacobi and Erez Tzfadia, \\uc0\\u8220{}Neo-Settler Colonialism and the Re-Formation of Territory: Privatization and Nationalization in Israel,\\uc0\\u8221{} {\\i{}Mediterranean Politics} 24, no. 1 (January 1, 2019؛ أو كتابات الباحث الإسرائيلي حاييم يعكوبي (Haim Yacobi)، مثلا: Haim Yacobi and Erez Tzfadia, "Neo-Settler Colonialism and the Re-Formation of Territory: Privatization and Nationalization in Israel," *Mediterranean Politics* 24, no. 1 (January 1, 2019): 1–19, https://doi.org/10.1080/13629395.2017.1371900.

8 Leila Farsakh, *Labour Migration and the Palestinian State: The Political Economy of Palestinian Labour Flows to Israel*. (London: Routledge, 2005).

9 Elisha' Efrat, *The West Bank and Gaza Strip: A Geography of Occupation and Disengagement*, Middle East Studies (London: Routledge, 2006).

10 Leila Farsakh, "Independence, Cantons, or Bantustans: Whither the Palestinian State?," *The Middle East Journal* 59, no. 2 (April 1, 2005): 230–45, https://doi.org/10.3751/59.2.13.

11 Shir Hever, "Israel's Security Industry as a Business Model: Conflict-Management Industry," in *Human Rights, Human Security, and State Security*, ed. Saul Takahashi, vol. Volume 3: The Intersection (Oxford: ABC-CLIO, 2014), http://www.myilibrary.com?id=642747.

12 D. K. Fieldhouse, *The Colonial Empires: A Comparative Survey from the Eighteenth Century*, 2nd ed (London: Macmillan, 1982[1965]).

13 Neve Gordon, *Israel's Occupation* (Berkeley: University of California Press, 2008).

14 Walid Habbas and Yael Berda, "Colonial Management as a Social Field: The Palestinian Remaking of Israel's System of Spatial Control," *Current Sociology*, June 22, 2021, 001139212110246, https://doi.org/10.1177/00113921211024695.

15 Ariel Handel, "Exclusionary Surveillance and Spatial Uncertainty in the Occupied Palestinian Territories," in *Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory and Power*, ed. Elia Zureik, David Lyon, and Yasmeen Abu-Laban (New York: Routledge, 2010), 259–75.

16 Helga Tawil-Souri, "Uneven Borders, Coloured (Im)Mobilities: ID Cards in Palestine/Israel," *Geopolitics* 17, no. 1 (January 2012): 153–76, https://doi.org/10.1080/14650045.2011.562944.

17 Mahmood Mamdani, "Historicizing Power and Responses to Power: Indirect Rule and Its Reform," *Social Research* 66, no. 3 (1999): 859–86.

18 Rema Hammami, "Qalandiya: Jerusalem's Tora Bora and the Frontiers of Global Inequality," *Jerusalem Quarterly*, no. 41 (2010): 29–51.

19 Basil Natsheh and Cédric Parizot, "From Chocolate Bars to Motor Cars: Separation and Goods Trafficking between Israel and the West Bank (2007–2010)," in *Israelis and Palestinians in the Shadows of the Wall: Spaces of Separation and Occupation*, ed. Stéphanie Latte Abdallah and Cédric Parizot, Border Regions Series (Farnham, Surrey, England: Ashgate, 2015), 109–28.

20 Christophe Sohn, "The Border as a Resource in the Global Urban Space: A Contribution to the Cross-Border Metropolis Hypothesis: The Border as a Resource in the Global Urban Space," *International Journal of Urban and Regional Research* 38, no. 5 (September 2014): 1697–1711, https://doi.org/10.1111/1468-2427.12071.

21 Newman, "On Borders and Power."

22 Steven van Wolputte, "Introduction," in *Borderlands and Frontiers in Africa*, ed. Steven van Wolputte (Zürich: LIT Verlag, 2013), 1–22.

23 Walid Habbas, "Palestinian Interaction with the Geography of Colonialism: How to Circumvent Israel's System of Control over Trade within the West Bank," Roundtable (Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), 2021), https://bit.ly/3qqbJf3.

24 Walid Habbas, "The West Bank-Israel Economic Integration: Palestinian Interaction with the Israeli Border and Permit Regimes," in *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives*, ed. Alaa Tartir, Tariq Dana, and Timothy Seidel (Cham: Springer International Publishing, 2021), 111–34, https://doi.org/10.1007/978-3-030-68643-7_5.

٢٥ حول التقسيمات الإدارية/الاستعمارية، لا بد من تفصيل التالي: أراضي «أ» (نحو ١٢٪ من الضفة الغربية) تتبع للسلطة الفلسطينية إداريًا وأمنيًا؛ أراضي «ب» (نحو ٢٨٪ من الضفة الغربية) تتبع فقط إداريًا للسلطة الفلسطينية؛ أراضي «ج» (نحو ٦٠٪ من الضفة الغربية) تتبع إداريًا وأمنيًا لإسرائيل؛ لكن في داخل مناطق «ج» هناك المستوطنات التي تتبع قانونيًا وجنائيًا لإسرائيل على الرغم من وجودها خارج حدود «دولة إسرائيل»؛ أما الخليل فقُسمت إلى «H1» و «H2»؛ بينما تحتوي القدس على تقسيمات مثل «J1» (أراضٍ مقدسية ضُمت إلى إسرائيل في العام ١٩٦٧) و«J2» (أراضٍ مقدسية لم تُضم إلى بلدية الاحتلال عام ١٩٦٧ مثل قرى شمال غرب القدس)؛ بالإضافة إلى مناطقة مقدسية هي إسرائيلية إداريًا لكنها على الجانب الفلسطيني جغرافيًا مثل كفرعقب؛ ومناطق فلسطينية إداريًا لكنها على الجانب الإسرائيلي من الجدار مثل برطعة.

26 James Pasley, "16 Significant Walls Dividing People, Cities, and Countries across the World," Business Insider, accessed January 1, 2022, https://www.businessinsider.com/photos-walls-cities-borders-creating-division-2019-9.

27 وليد حباس، «بعد بناء 'جدار غزة' الحديدي: إسرائيل تتحوّل إلى 'رائدة' في مجال صناعة الجدران العازلة!» ملحق المشهد الإسرائيلي- مدار، 3 كانون الثاني 2022. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3N-rV5n8

28 Omar Jabary Salamanca, "Assembling the Fabric of Life: When Settler Colonialism Becomes Development," *Journal of Palestine Studies* 45, no. 4 (2016): 64–80.

29 Karam Dana, "The West Bank Apartheid/Separation Wall: Space, Punishment and the Disruption of Social Continuity," *Geopolitics* 22, no. 4 (October 2, 2017): 887–910, https://doi.org/10.1080/14650045.2016.1275576.

30 Eyal Weizman, *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation*, New edition (London New York: Verso, 2017); Ariel Handel, "Where, Where to, and When in the Occupied Territories: An Introduction to Geography of Disaster," in *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories*, ed. Adi Ophir, Michal Givoni, and Sari Hanafi (New York: Zone Books, 2009), 179–222; Julie Marie Peteet, *Space and Mobility in Palestine*, Public Cultures of the Middle East and North Africa (Bloomington: Indiana University Press, 2017); Habbas and Berda, "Colonial Management as a Social Field"; Derek Gregory, "Splintering Palestine," in *B/Ordering Space* (Hants: Ashgate Publisher Limited, 2005), 123–37.Public Cultures of the Middle East and North Africa (Bloomington: Indiana University Press, 2017